المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

تقييم دور البعثة الأممية للدعم في ليبيا بعد أكثـر من عقد على العمل

إعداد / د. محمد عبدالحفيظ الشيخ

إعداد / أ.د عبد الحكيم زامونة

عضو اللجنة العلمية بالمركز

القومي للبحوث والدراسات العلمية

مقدمة:

على مدى أكثر من عقد ونيف، ظل المشهد السياسي الليبي يعاني من مخاض انتقالي عسير، نتيجة جملة من العوامل الداخلية والخارجية المتداخلة والمتشابكة، أسهمت في الوصول إلى مرحلة عجزت فيها كل المبادرات والحوارات المتعددة التي قدمتها البعثة الأممية للدعم في ليبيا، ولم تفلح أي منها في وضع حد ينهي الأزمة القائمة، ما أثار تساؤلات كثيرة حول فاعلية البعثة الأممية ومقاربتها للحل في ليبيا، وفي الوقت نفسه، ثار الجدل حول جدوى تلك الجهود، وما إذا كانت فعلاً تحمل في جعبتها أفكاراً بنّاءة تفضي في نهاية المطاف إلى تحقيق الأمن وتثبيت دعائم الاستقرار وعودة الدولة موحدة بمؤسساتها.

وفي ظل أزمة سياسية تراوح مكانها منذ سنوات، ناهيك عن الأجواء المشحونة بالتوترات والمنغصات وسط متاهة التجاذبات والمناكفات بين القوى السياسية الليبية، مما حدا بالبعثة الأممية إلى طرح مقاربة جديدة ورؤية تهدف من خلالها إلى فك رموز الأزمة الليبية وحلحلة كل تعقيداتها، وهو ما طرح علامات استفهام كثيرة بشأن فرص نجاح هذه الخطة، خاصة وأنه سبقتها خطط ومبادرات عديدة كان مصيرها المحتوم، الفشل جراء خلافات مستمرة، بين فرقاء اللعبة السياسية الليبية من ناحية، وتقاطعات وافتراق مصالح وأهداف الأطراف الخارجية الفاعلة في المشهد الليبي من ناحية أخرى.

وبذلك دخلت ليبيا مرحلة جديدة، كان للبعثة الأممية دوراً مهماً فيها حيث أصبحت الحكومات الليبية خاضعة لمفاوضات ترعاها الأمم المتحدة، حيث مرت هذه المرحلة عبر محطتين، الأولى، كانت عبر الاتفاق السياسي الليبي "اتفاق الصخيرات ديسمبر 2015"، والذي نتجت منه حكومة الوفاق الوطني، لكن الفرقاء الذين وقعوا على مسودة الاتفاق السياسي في الصخيرات لم يلتزموا ببنوده، وهو ما قاد في نهاية المطاف إلى اندلاع حرب حول العاصمة طرابلس قادها الجيش الوطني الليبي ضد ما اسماها المشير خليفة حفتر الجماعات المتطرفة التي تعبث بأرواح وأرزاق الليبيين، برغم من انتظار الليبيون المؤتمر الجامع الذي دعت له الأمم المتحدة في غدامس لتقريب الرؤى بين الفرقاء الليبيين_أما المحطة الثانية فكانت عبر ملتقى الحوار السياسي الليبي "اتفاق جنيف 2021، الذي أفرز حكومة الوحدة الوطنية، وهدفت بالأساس إلى هدنه وتهدئة للأوضاع، ويكون من شأنها إنشاء حكومة ما بعد الحرب، وفي المحصلة قاد هذا الانقسام السياسي إلى أزمة جديدة وخطيرة على الأزمات الليبية.

انتعشت آمال الليبيين في حلحلة الأزمة السياسية المتفاقمة مع تولي المبعوثة الأممية الجديدة "هانا تيتيه" مهامه، في يناير 2025، حيث قدمت البعثة الأممية خطة جديدة تهدف إلى إنهاء حالة الجمود السياسي. تأتي هذه الخطة في ظل تحديات معقدة، أبرزها الانقسام المؤسساتي، وتعدد مراكز اتخاذ القرار، واستمرار التدخلات الخارجية التي تعيق أي تقدم نحو المصالحة.

تستند هذه المبادرة الأممية إلى عدة محاور رئيسية، منها تعزيز الحوار بين الأطراف الليبية، وتوحيد المؤسسات، والتحضير لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، بالإضافة إلى معالجة القضايا الاقتصادية والأمنية. لكن يبقى نجاح هذه الخطة مرهون بمدى توافر الإرادة السياسية الحقيقية لدى الأطراف الليبية وقدرتها على تجاوز خلافاتها من أجل المصلحة الوطنية العليا للبلاد.

من حلال ما تقدم، وبعد مرور أكثر من عقد على بدء عمل البعثة الأممية في ليبيا، بات من الضروري تقييم أدائها ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها المُعلنة، حيث يكتسب هذا التقييم أهمية خاصة في ظل استمرار التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تواجهها ليبيا، والتساؤلات المطروحة حول فاعلية الدور الأممي في حل الأزمة وتأثير تلك التحديات على تحقيق أهداف البعثة الأساسية في دعم الاستقرار في ليبيا.

تحديات تعيق جهود البعثة الأممية في ليبيا

هناك العديد من التحديات التي أسهمت في تقييد فاعلية جهود البعثة الأممية في ليبيا وتعثرها، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الآتي:

1. **التحديات السياسية والأمنية**

تمثل عملية توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية تحت سلطة تنفيذية واحدة من أبرز التحديات التي تواجه حكومة الوحدة الوطنية التي تعهدت في وقت سابق بإيلاء هذا الملف أولوية قصوى، خصوصاً وأنها تعد العامل الأبرز وراء تعطيل العملية السياسية وما تشكّله من خطر يهدد أمن واستقرار ليبيا. بالمحصلة لم تتمكن الحكومة من تحقيق ما أقيمت لأجله. إن نجاح هذه العملية سوف يعزز من فرص تحقيق الاستقرار والسلم الأهلي في ليبيا، وتوفير السبل الكفيلة بمنع تجدد العنف وعودة الصراع. وهو ما يتطلب لتجاوزه إرادة سياسية صلبة، واستعداداً للتنازل عن المغانم السياسية والمادية التي تم تحصيلها بفعل الاستثمار في الانقسام والصراع.

حيث باتت الأطراف الليبية تنظر إلى مصالحها الشخصية على حساب مصالح بلادهم العليا، مع غياب الإرادة السياسية وحسن النية لدى القادة السياسيين. وبدا واضحاً أن هناك مماطلة من الأطراف الليبية في تأجيل تنظيم الانتخابات إلى أجل غير مسمى، مما جعل من ليبيا مسرحاً لصراعات محتدمة بين القوى الإقليمية والدولية الفاعلة.

2. **انعدام الثقة بين النخب السياسية**

اتسمت علاقة النخب السياسية الليبية بأنها تمر بأزمة عدم الثقة فيما بينها، وبات الجميع ينظر إلى الجميع بعين الشك والريبة، وأصبحت أزمة الثقة بين القوى السياسية والمكونات الاجتماعية، لتمتد إلى داخل المؤسسات نفسها. قادت إلى تبلور طبقة سياسية منفصلة عن بنية المجتمع نفسه، طبقة سياسيين يعيشون حياة خاصة، ومنها نجد فقدان ثقة المواطن بالنخبة، وفقدان الثقة بين النخب، وفقدان الثقة بين المكونات، الأمر الذي أسهم بشكل كبير في خلق فجوة بين السلطة السياسية الحاكمة من جهة وأفراد المجتمع من ناحية أخرى، وفرض استمرار الأوضاع السياسية على حالها وهو الذي أفقد هذه النخب ثقة الجماهير ولذلك فالناس باتوا أكثر تشككاً بالسياسيين وفي المؤسسات بأشكالها العديدة، وولّد شعوراً بخيبة الأمل والإحباط في أوساط الشعب الليبي بشأن قدرة هذه النخب السياسية على حل المشكلات المُلحة، فيما فضلت نخب أخرى الانكفاء على نفسها، والانزواء بعيداً، فأصبحت العملية السياسية قبل أن تخرج من مأزق تدخل إلى آخر أعمق. لكن ربما يمكن تحقيق توافق وطني في حال قدّمت النخب والقيادات السياسية الليبية المصلحة الوطنية العليا على المصالح والمكاسب الحزبية الآنية.

3. **تغول الفصائل والتشكيلات المسلحة وسطوتها**

لا تزال عملية توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية تواجه بكثير من المعوقات، وبخاصة في ما يتعلق باستيعاب الفصائل والكتائب المسلحة التي حاربت النظام السابق واحتفظت بأسلحتها ضمن هيكل الجيش النظامي. إن وجود مثل هذه الميليشيات يدفع جماعات أخرى ويشجعها على البحث في أمر تشكيل مليشيات خاصة بها، وهو ما يسرّع الاتجاه نحو مزيد من الانقسام ونحو تجدد التمرد واحتمالات توسع رقعة الاحتراب. كما لا توجد مؤسسات دولة قادرة على القيام بوظائفها، لذلك لم تعد الدولة تحتكر حق استخدام القوة، وبخاصة في ظل انتشار السلاح والمليشيات وعصابات الجريمة المنظمة على نطاق واسع.

وتشير تقارير صادرة عن منظمات حقوق الإنسان والأمم المتحدة إلى أن الصراع المسلح في ليبيا تسبب في مقتل وإصابة آلاف الأبرياء من المدنيين والعسكريين.

- وقدّر عدد القتلى في الصراع منذ عام 2011 يتراوح بين 15,000 و30,000.
- في عام 2018، بلغ عدد الضحايا المواجهات المسلحة 3719 من المسلحين و772 مدني بينهم 49 طفلاً.
- في عام 2020، وثقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مقتل وإصابة 358 مدنياً على الأقل.
- في عام 2024، أدت الاشتباكات المسلحة إلى سقوط ضحايا من المدنيين والعسكريين. وفي شهر مايو، أدت اشتباكات في الزاوية إلى سقوط قتلى وجرحى، وفي شهري يوليو وأغسطس، شهدت طرابلس اشتباكات مماثلة خلفت عشرات القتلى والجرحى.
- وفي مايو 2025، قدّر عدد ضحايا الاشتباكات المسلحة 93 قتيلاً بينهم 8 مدنيين. ولا يزال العدد الدقيق للضحايا غير واضح بسبب صعوبة الوصول إلى المعلومات وتضارب التقارير. ومع استمرار التحشيد العسكري بين الفينة والأخرى لمختلف الفصائل والجماعات المسلحة بأبعادها

- المختلفة السياسية والأيديولوجية والجهوية في العاصمة طرابلس، تنذر المؤشرات باحتمالية اندلاع المواجهات المسلحة مجدداً، حيث بات المواطن الليبي يدفع الثمن باهظاً من حياته ومستقر أمنه وعيشه من جراء هذا التصرفات غير المسؤولة.

4. خلافات حول الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات

أخذ مسار العملية الانتخابية في ليبيا منعطفاً خطيراً عندما أقّر مجلس النواب قانوناً انتخابياً مثيراً للجدل في سبتمبر 2021 من دون تصويت أعضاء المجلس، وهو ما آثار ردود فعل غاضبة وقوية وحالة كبيرة من الاستياء على المستويين الرسمي والشعبي، تنتقد بشدة هذا المقترح كونه صُمم خصيصاً على مقاس أشخاص بعينها، بحسب رأي الكثيرين، وهو ما يفسّر غياب التوافق في الآراء بشأن الأساس القانوني للاقتراع، وتضارب المصالح فضلاً عن بعض الثغرات في وساطة البعثة الأممية الخاصة بالدعم في ليبيا، ما أدى إلى الإخفاق في إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي كان من المقرر إجراؤها في 24 ديسمبر 2021. هذا وقد وجهت الانتقادات إلى رئيس مجلس النواب والمرشح الرئاسي "عقيلة صالح" على أنه المسؤول عن قوانين الانتخابات التي تشكل كارثة حقيقية بكل المقاييس.

وعليه، يبقى موعد إجراء الاستحقاق الانتخابي الذي أقرته خارطة الطريق غير مضمون من دون التوافق على أرضية مشتركة، فالخلافات العميقة حول بعض المواد الانتخابية وغياب الأساس الدستوري الذي ستجري بموجبه، فضلاً عن تنازع الصلاحيات بين المؤسسات، وحدّة التدخلات الخارجية العبثية، كلها عوامل أسهمت في إرباك مسار الانتخابات في ليبيا، وهو ما يعني أن البلاد دخلت مرحلة جديدة، ما قد يهدد بنسف جهود الحل السياسي. وبالتالي فإن التوتر سيكون سيد الموقف، وستنعكس تأثيراته القوية على مآل الأوضاع السياسية مستقبلاً في ليبيا.

في المنحى ذاته، بدأت الشكوك تحوم حول شرعية الانتخابات وقبول نتائجها، بعد سجالات كبيرة عقدّت المشهد الليبي، لاسيّما بعد ترشح بعض الشخصيات الجدلية وتحديداً كل من "سيف الإسلام القذافي"، و"خليفة حفتر"، وبدا التلويح بعدم الاعتراف بأي منهما، بل إن بعض الجماعات والفصائل المسلحة، ذهبت أبعد من ذلك، إلى حد استخدام القوة المسلحة والتهديد بإغراق صناديق الاقتراع في غرب البلاد. وفي ظل تبني مجلس النواب الليبي رؤية مغايرة تماماً عن تلك التي يتبناها المجلس الأعلى للدولة لوّح رئيسه السابق "خالد المشري" باللجوء للقوة وتطبيق سياسة الأمر الواقع، والتي يراها حسب بيان المجلس أنها مناوئة لاستعادة الثقة والوحدة ومعززة للانقسام بين الليبيين.

فضلاً عن غياب قاعدة دستورية وقوانين توافقية، كلها عوامل من شأنها إرباك خارطة الطريق وتحول دون الوصول إلى الانتخابات العامة في موعدها المقرر. فالعملية الانتخابية تتطلب أولاً، دستوراً دائماً أو قاعدة دستورية. وثانياً، قوانين توافقية تضمن عملية نزيهة. وثالثاً، ضمان القبول بالنتائج.

5. التحدي الخارجي

إن حجم التدخل الخارجي وحدّته التنافسية وزحمة الفاعلين الدوليين والإقليميين في الساحة الداخلية الليبية، اشتدّ في ظل عجز الأطراف الليبية عن التحرّك بصفة مستقلة، فدخلت البلاد في حرب بالوكالة، لصالح أجندات دولية وإقليمية، أدّت تدخّلات كل من فرنسا، وروسيا، ومصر، والإمارات، وإيطاليا، وبريطانيا، وتركيا، وقطر، وغيرها إلى مزيد من تصلّب مواقف الفرقاء الليبيين، بحيث أسهمت سلبياً في تشظي الواقع الداخلي، وعززت من انقسامات الرأي السياسية، وتوسيع شرخ القوى الاجتماعية المتباينة، بما يحول دون تقاربها، مما جعل خيار المصالحة بين الفرقاء مشكلة يصعب فك رموزها وحلحلة كل تعقيداتها .

لقد ساهم التدخل الأجنبي في ليبيا في نشر الفوضى، والأحقاد بين المكونات الاجتماعية، إذ أنه انتصر لفئة على حساب أخرى داخل المجتمع الليبي، واستشعر الطرف المهزوم غدر الطرف المنتصر به، عبر استعانته بالخارج، وهو ما أوجد بيئة صالحة لنمو الجماعات "المتطرفة"، وصولاً إلى سيطرة تنظيم داعش على مناطق واسعة من البلاد، من دون إغفال دور الحكومات الليبية المتعاقبة، في إيجاد هذه البيئة، عبر كارثية تدبير الشأن العام الليبي ورسم خطط سيره. ومع ذلك، يُطلب المزيد من التدخلات لمعالجة الفوضى، وحماية أو نصرة فئة على أخرى، داخل مجتمعنا، فتكبر المأساة.

وتأتي مسألة إجلاء القوات الأجنبية من الأراضي الليبي البالغ عددهم 20 ألف عنصر مسلح، من أهم التحديات التي لا زالت تواجه البلاد. خصوصاً بعد انتهت المهلة المحددة دون أن تتمكن اللجنة العسكرية الليبية المشتركة (5+5)، الناتجة عن اتفاق 25 أكتوبر 2020، من إجبار تلك القوات والمرتزقة على مغادرة ليبيا، وهو ما ينبئ بإمكانية عودة الصراع المسلح في أي لحظة.

وبوجه عام، يمكن القول إن العامل الخارجي بكل مستوياته وتعقيداته، مثّل منذ بداية التدخل الدولي عام 2011، أحد أهم وأخطر مكونات الأزمة، بل مثّل العامل الجوهري تقريباً في استعصاء الأزمة الليبية على الحل السياسي السلمي، وكذلك التأثير في مدى تماسك المكونات الليبية جميعاً من ناحية، وداخل كل مكون أو طرف منها من ناحية أخرى.

فرص نجاح البعثة الأممية في حل الأزمة الليبية

لا شك أن فرص نجاح خطة البعثة الأممية الجديدة في عملية التسوية بين الفرقاء الليبيين يتوقف على توافق القوى الدولية الفاعلة في الساحة الليبية وسيكون له دوره الواضح في مسار حل الأزمة، لمنح جولات الحوار السياسي فرصة النجاح، وإيجاد مخرج مرضي للتسوية بين الفرقاء. لكن يبقى الدور الأممي في ليبيا من الأهمية بمكان بحيث لا بديل عن عنوانه العريض، رغم أن الفاعل المحرك لروافعه معروف، وهو ما بدأت معالمه واضحة من خلال ما حققه وفدا اللجنة العسكرية في جنيف من اتفاق شامل ودائم لإطلاق النار برعاية الأمم المتحدة.

في يناير 2025، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش عن تعيين الغانية "هانا سيروا تيتيه" مبعوثة خاصة ورئيسة لبعثة الأمم المتحدة خلفاً للسنغالي المستقيل عبد الله باتيلي. ويشكل تعيين تيتيه حدثاً مهماً وله أهمية خاصة، كونه يأتي في شغور المنصب لفترة طويلة في ظل الأوضاع المعقدة التي تمر بها ليبيا.

تظل" تيتيه" مبعوثة أممية مخوّلة بمساعي تصالحية بين طرفي الصراع الليبي. ويبقى الهدف الأساس لها هو مقاربة تؤول إلى عودة الاستقرار السياسي والأمني، وهذا ما يتوافق مع مهمتها كوسيط أممي، من دون أن تسلك مسلكاً آخر ربما يضعها في خانة المساءلة والتشكيك في طبيعة مهمتها. وهذا ما يستوجب من "تيتيه" أن تكون على اطلاع كامل بحيثيات المشهد الليبي، ومعرفة أدق تفاصيله ومحاولة التعمق في طبيعة المجتمع الليبي، مع واقع التناقضات الحزبية والقبلية والمناطقية وربطها بالصراع على السلطة وعلى الانفراد بمفاتيح الثروة وكذلك بالتحولات الإقليمية والدولية وعلى وجه الخصوص التدخلات الأجنبية، بما في ذلك تدخلات الجانب الأميركي الراغب في تكريس نموذج سياسي واقتصادي يتجاوب مع مصالحه حتى وإن تناقضت مع مصالح الليبيين.

بعد استلامها لمهامها، أعلنت المبعوثة الأممية إلى ليبيا، هانا تيتيه، إطلاق خارطة طريق جديدة لحل الأزمة الليبية المتفاقمة منذ أكثر من عشر سنوات، تهدف تلك الخطة إلى ضمان إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وتوحيد المؤسسات، في مدّة لا تتجاوز 18 شهرا.

وقالت تيتيه خلال إحاطة أمام مجلس الأمن الدولي، في يونيو 2025، إن خارطة الطريق تتضمن 3 ركائز أساسية، تبدأ بإعداد إطار انتخابي سليم وقابل للتطبيق، ثم توحيد المؤسسات من خلال تشكيل حكومة جديدة وموحدة تشرف على إجراء الانتخابات، بالإضافة إلى إطلاق حوار ليبي مهيكل لمعالجة القضايا الخلافية والوصول إلى توافق، بحيث يضمن مشاركة كل الليبيين، من أجل إيجاد بيئة مواتية للانتخابات.

وأوضحت أن هذه الخطة ستنفذّ بشكل تدريجي ضمن إطار زمني يتراوح بين 12 و18شهرا، على أن تتوّج بإجراء انتخابات تتيح لليبيين اختيار من يقودهم وتنتهي معها المراحل الانتقالية.

وأضافت أنّ تشكيل الحكومة الجديدة سيتمّ خلال شهرين، لتهيئة البيئة للانتخابات، في إشارة إلى أن متطلبات خارطة الطريق ستشمل كذلك إعادة تشكيل مجلس إدارة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، ومعالجة القضايا التي ساهمت في عدم إجراء انتخابات 2021.

ودعت تيتيه مجلس الأمن الدولي إلى تقديم كل سبل الدعم لهذه العملية السياسية الجديدة المحفوفة بالتحدّيات والمخاطر، وإبعاد المعرقلين خدمة لليبيين، مشيرة إلى وضع أمني متوتر وغير مستقر في العاصمة طرابلس مع زيادة وتيرة التسلّح من قبل جميع الأطراف وعدم حلّ الخلاف بين حكومة الوحدة الوطنية وجهاز الردع.

ولا يمكن التكهّن بفرص نجاح هذه العملية السياسية الجديدة التي أطلقتها البعثة الأممية، خاصة أنّها تأتي بعد إجراء الانتخابات البلدية، التي شهدت تعطيلات، بعد تعليق تنظيمها في عدد من بلديات شرق وجنوب البلاد، وتعذّر إجرائها في بعض بلديات غرب ليبيا، بسبب حرق عدد من المكاتب وإتلاف المواد الانتخابية.

لكن يبقى السؤال الأهم، هل تفلح "تيتيه" في تحقيق ما فشل فيه أسلافها في ليبيا؟ وهل لدى تيتيه ما تقدمه في مسار دعم الحل السياسي يضمن تحقيق الأمن وتثبيت دعائم الاستقرار في ليبيا، ومن ثم، العمل على توحيد المؤسسات تحت سلطة تنفيذية واحدة، ودعم التحضير للانتخابات التي طال أمدها. مع أهمية وضرورة، كيفية تعامل "تيتيه" مع ملف التدخلات الخارجية في الشأن الليبي الذي يعد الملف الأكثر تعقيداً؟

جل المؤشرات تدفع باتجاه صعوبة مهمة المبعوثة الأممية الجديدة، نظراً لافتقارها إلى آليات ملزمة لتنفيذ قراراتها، وهذا ما ينسحب على كل المبعوثين السابقين، وقد اتضح ذلك من خلال تعاقبهم على ليبيا وتعدد مهامهم، وهي لا تعدو أن تكون سوى تبادل أدوار وظيفية، لا تحضر الإرادة السياسية الحقيقية في حساباتهم. وبالتالي يصعب عقد آمال على البعثة الأممية لإحداث تغيير جذري يفضي إلى إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة وتوحيد مؤسسات الدولة والخروج من دائرة الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها ليبيا، في المدى المنظور.

ومن خلال تحديد العوامل الرئيسة التي قد تؤثر على نجاح خطة البعثة الأممية في ليبيا في ضوء التدخلات الخارجية. ويتمثل الهدف العام من عملية التحليل الاستراتيجي في تحديد نقاط القوة المتاحة والحد من نقاط الضعف واغتنام الفرص الممكنة والتخفيف من التهديدات المحتملة التي تواجه عملية التسوية السياسية الليبية، يمكن من خلالها تعزيز فرص نجاح الخطة وتحقيق أهدافها.

أولاً: نقاط القوة

1. تتمتع البعثة الأممية بشرعية دولية وقوة تفويض من مجلس الأمن الدولي، وهو ما يمنحها ثقلاً سياسياً وقانونياً كبيراً.
2. لديها خبرة واسعة في إدارة عمليات حفظ السلام وبناء الدول في مناطق الصراع، ويمكن الاستفادة من هذه الخبرة في ليبيا.
3. تمتلك القدرة على حشد الموارد المالية والبشرية واللوجستية من مختلف الدول الأعضاء، مما يعزز من قدرتها على تنفيذ مهامها بفعالية.
4. تتمتع العثة الأممية بشبكة واسعة من المكاتب والمنظمات والشركاء في ليبيا، وهو ما يسهل عليها الوصول إلى مختلف الأطراف والتواصل معها.

ثانياً: نقاط الضعف:

1. قد تواجه البعثة الأممية في ليبيا قيوداً سياسية من قبل الدول الأعضاء في مجلس الأمن، والتي قد تعرقل اتخاذ قرارات حاسمة أو توفير الدعم الكافي.
2. يمثل التهديد الأمني في ليبيا أكبر تحدي على الليبيين من ناحية، وعلى سلامة موظفي البعثة الأممية وقدرتها على الوصول إلى المناطق المتضررة وتقديم المساعدة، من ناحية أخرى.
3. غالباً ما تعاني البعثة الأممية من نقص التمويل الكافي لتنفيذ جميع جوانب خطتها، خاصة في ظل الأزمات الإنسانية المتعددة حول العالم.
4. قد يكون التنسيق بين مختلف وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والجهات الليبية المعنية أمراً معقداً وصعباً، مما قد يؤثر على فعالية العمليات.

ثالثاً: الفرص

شهدت السياسة الفرنسية تغييرات كبيرة تجاه ليبيا في السنوات الأخيرة، وهو ما يفتح آفاقاً جديدة أمام مستقبل التسوية السياسية، حيث انتقلت فرنسا من سياسة اتسمت بالدعم العسكري غير المعلن لطرف على حساب الأطراف الأخرى إلى دعمٍ صريح وشامل لجهود الأمم المتحدة والمسار السياسي، لكنه في الوقت ذاته يواجه تحديات جمة نابعة من تعقيدات الوضع الليبي الراهن، وهو ما يُمكن أن يساهم هذا التحول في تحقيق تقدم في مسار التسوية، وبإلقاء نظرة تحليلية حول مستقبل التسوية في ليبيا يمكن توضيح هذا التحول من خلال النقاط التالية:

1. تؤكد البعثة الأممية على ضرورة إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في ليبيا، وتدعم المؤسسات المعنية مثل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات. هذا الدعم، إلى جانب التمويل المقدم لمشاريع دعم الانتخابات، وهو ما يعزز من فرص تحقيق هذا الهدف.

2. توحيد المؤسسات الليبية العسكرية والمالية والاقتصادية، وهو ما يتماشى مع خطة الحل الشامل.

3. باتت السياسة الدولية الحالية أكثر تنسيقاً من ذي قبل، مما يقلل من التناقضات السابقة ويزيد من فعالية الجهود الدولية المشتركة.

4. قد يؤدي تزايد الاهتمام الدولي بليبيا والرغبة في حل الأزمة إلى توفير دعم أكبر للبعثة الأممية.

5. قد يؤدي حدوث تقارب بين الأطراف الليبية المتنازعة إلى خلق فرصة للتقدم في العملية السياسية وتحقيق الاستقرار.

6. قد تساهم موارد ليبيا الطبيعية، خاصة النفط والغاز، في تمويل جهود إعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية، وتوفير فرص جديدة للتعاون الدولي.

7. يمكن أن تلعب الأمم المتحدة دوراً فاعلاً في تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لدعم الاستقرار في ليبيا والتصدي للتحديات المشتركة مثل الهجرة غير الشرعية والإرهاب.

رابعاً: التهديدات:

1. إن استمرار الصراع المسلح في ليبيا قد يؤدي إلى تقويض جهود السلام وإعاقة جهود البعثة الأممية.
2. يساهم تدخل بعض الدول الخارجية في الشأن الليبي في إذكاء الصراع وتعقيد الوضع السياسي.
3. يشكل الإرهاب والجماعات المسلحة تهديداً كبيراً للأمن والاستقرار في ليبيا، وقد يستهدفون موظفي البعثة الأممية في ليبيا ويعرقلون عملهم.
4. قد يؤدي تدهور الأوضاع الإنسانية في ليبيا إلى زيادة الاحتياجات وتحدي قدرة البعثة الأممية على تقديم المساعدة الكافية.

نقاط القوة ونقاط الصعف

نقاط القوة (Strengths)	نقاط الضعف (Weaknesses)
دعم أممي ودولي واسع	ضعف الالتزام من بعض الأطراف الليبية
امتلاك الخبرات والموارد الفنية	قصور في آليات التنفيذ والمتابعة الشرعية
الشرعية المستمدة من قرارات مجلس الأمن	تأثير الانقسامات الداخلية في البعثة
القدرة على جمع الأطراف المتصارعة	الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي

التهديدات والفرص

الفرص (Opportunities)	التهديدات (Threats)
رغبة المجتمع الدولي في استقرار ليبيا	استمرار التدخلات الخارجية
وجود دعم إقليمي للحل السياسي	تصاعد الصراع المسلح والميليشيات
إمكانية إعادة الإعمار وجذب الاستثمارات	تدهور الوضع الاقتصادي والأمني
تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني في ليبيا	رفض بعض القوى للتسوية السياسية

تأسيساً على ما سبق، يمكن من خلال ذلك صياغة أهداف واقعية وقابلة للقياس لخطة البعثة الأممية، وتحديد المؤشرات الرئيسية لقياس التقدم وهي كالتالي:

1. تقييم المخاطر المحتملة التي قد تعرقل تنفيذ خطة البعثة الأممية، مثل تصاعد العنف، التدخل الخارجي السلبي، أو عدم الاستقرار السياسي. حيث يتم ذلك من خلال تحديد الفرص المتاحة لدعم الاستقرار والتنمية في ليبيا، مثل المصالحة الوطنية، أو الإصلاحات الاقتصادية، أو التعاون الإقليمي.
2. تطوير استراتيجيات وسياسات فعالة لمعالجة التحديات التي تواجه ليبيا، ودعم جهود السلام وبناء الدولة. ويمكن أن تشمل أيضاً تطوير استراتيجيات لنزع السلاح وإعادة الإدماج، أو تعزيز سيادة القانون، وتعزيز حقوق الإنسان .
3. تعزيز مشاركة الأطراف الليبية المعنية، بما في ذلك الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني والقبائل، في عملية التخطيط وصنع القرار. ويمكن أن تساعد خطة البعثة الأممية في ضمان احتياجات وأولويات الشعب الليبي، وتعزيز الملكية المحلية لجهود السلام والتنمية.
4. أخيراً، رصد وتقييم أي إنجاز يذكر في تنفيذ خطة البعثة الأممية من خلال تحديد المؤشرات الرئيسية لقياس التقدم، وجمع البيانات من مصادر متنوعة، وتحليل النتائج لتقديم توصيات لتحسين فعالية الخط.

إن من شأن نجاح الأطراف الليبية في التوصل لتفاهمات سياسية أن تحقق الآتي:

1. ضمان الانتقال السلس والهادئ للسلطة، واحتواء الأزمة السياسية الراهنة، وتحقيق الأمن والاستقرار، وتجنيب البلاد ويلات الفوضى والانقسام.

2. الشروع في بناء المسار السياسي الديمقراطي بما يعزز من أجواء الحرية في البلاد.
3. توفير الفرص لتعافي الاقتصاد الوطني، وتجنيبه الانعكاسات السلبية الناجمة عن استمرار الأزمة، بوتيرتها الحالية، أو اندفاعها نحو منزلقات خطيرة.
4. توفير الأجواء المناسبة بما يعزز من الحضور الإقليمي لليبيا في المنطقة، ومن ثم تلافي الارتدادات السلبية لحالة الاضطراب على الحدود.
5. إن من شأن جلوس الفرقاء الليبيين حول مائدة حوار حقيقية مع توفر الإرادة السياسية أن يقطع الطريق أمام التدخلات الخارجية السلبية في الشأن الليبي.
6. قطع الطريق أيضاً أمام الجماعات المتشددة التي تحاول بكل السبل استغلال حالة الفراغ السياسي والفوضى لإيجاد موطئ قدم لها في ليبيا.

لا شك إن فشل الفرقاء الليبيين في التوصل إلى حل سياسي للأزمة من شأنه أن يزيد من فرص تحقق سيناريو جمود الأزمة واستمرار الوضع القائم، وسوف يؤدي ذلك إلى الآتي:
1. فشل كل الجهود الرامية في التوصل إلى حل سياسي حول إدارة المرحلة القادمة.
2. تمسك المؤسسات العسكرية في تبني موقف متشدد إزاء حل الأزمة.
3. فشل محاولات إطلاق حوار وطني بما يسهم في معالجة الأزمة، ويضمن التوافق على مقاربات بخصوص تعديل الدستور وآليات الإشراف على الانتخابات.

إذ ليس أمام أطراف الأزمة الليبية سوى الحل السياسي التوافقي الذي يضمن مصالح جميع القوى السياسية المتصارعة وحتى نصل إلى وضع سياسي وأمني مستقر والخروج بالبلاد من مأزقها الراهن.

لقد باتت البعثة الأممية جزءاً من الأزمة السياسية في ليبيا، نظراً إلى الخلاف والجدل الذي يدور حول آلياتها ومبادراتها، ويحتل الصراع على السلطة والمحاصصة المناطقية والقبلية بين القوى السياسية والعسكرية العامل الرئيس الذي يفجر الخلافات والتناقضات فيما بينها، ويزيد من حدّة التدخلات الخارجية وتأثيرها. وجل المؤشرات تدفع باتجاه صعوبة مهمة المبعوثة الأممية الجديدة، نظراً لافتقارها إلى آليات ملزمة لتنفيذ قراراتها، وهذا ما ينسحب على كل المبعوثين السابقين.

التوصيات

من هنا، نتقدم بجملة مقترحات موضوعية لعلها تسعف في فك رموز الواقع الليبي ومعترك تجاذباته، قد تفضي في نهاية المطاف إلى خروج البلاد من أزمتها الراهنة نذكر منها الآتي:

1. ينبغي أن تستمع البعثة الأممية من كل الفاعلين في المشهد الليبي وقواه المتصارعة دون تحيز لطرف على حساب آخر.
2. أن تقف لدعم ومساندة الحكومة الشرعية في بسط سيطرتها على كامل التراب الليبي والبدء في نزع سلاح المليشيات خارج سلطة الدولة، ضمن إطار زمني محدد.
3. ضرورة اتخاذ خطوات جدية وملموسة بفرض عقوبات على الأطراف المحلية المُعرّقلة للحوار والقوى الخارجية التي تدعم الأطراف الليبية بالعتاد والسلاح. على أن يعقبها المساعدة في خروج كل القوات الأجنبية من ليبيا، بما يسهم في إعادة الأمن، وتثبيت دعائم الاستقرار.
4. حل أزمة اختيار السلطة السياسية، تعدّ مرحلة جد مهمّة ضمن مسار التسوية والمصالحة، ويبقى ذلك مرهوناً بتأسيس عقد اجتماعي جديد يتوافق عليه الجميع، والذي يتضمن حزمة من الحقوق والواجبات والالتزامات.
5. إصلاح المؤسسات الأساسية في الدولة، وإعادة توحيدها تحت سلطة تنفيذية واحدة مثل المؤسسات السياسية والاقتصادية والقضائية والتربوية والإعلامية وغيرها، بعد الانقسام الذي دام لأكثر من عشر سنوات، هو أمر غاية في الأهمية، لأن شعور الفرد بتغيير محيطه الاجتماعي والمؤسسي وحتى الرمزي، لا شك أن له تأثير في سلوكه، لتكتمل حلقة التغيير الاجتماعي برمتها.

6. ينبغي أن تركز الجهود الأممية على إعادة بناء الثقة المفقودة بين الأطراف الليبية عبر تسهيل حوار شامل ومباشر يضمن مشاركة جميع الفاعلين دون إقصاء
7. أن تتضمن خارطة الطريق الدولية دعماً قوياً لتوحيد المؤسسات السيادية، مع تقديم ضمانات دولية لعدم تدخل أي قوة خارجية في هذه العملية الحيوية.
8. يجب الاتفاق على إطار زمني واضح وملزم لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، مع توفير كل الدعم اللوجستي والأمني اللازم للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات.
9. أن تشتمل أجندة خارطة الطريق للحل السياسي قضايا الحكم المحلي وتوزيع عوائد الموارد السيادية وملف الأمن الوطني.
10. إشراك جميع القوى الفاعلة في المجتمع الليبي، من ضمنها المؤسسات الدينية، ومنظمات الأعمال، والإعلام، وكذلك الشباب والمرأة وتعزيز دورها في النظام السياسي. ويبقى الاعتماد على المشايخ والحكماء والأعيان من العوامل التي تعزز عملية المصالحة من دون تسييس لدور القبيلة.

عندها يمكن الحديث عن مقاربة أممية واقعية ومقبولة وقابلة للطرح والنقاش في ليبيا. غير ذلك يبقى مضيعة للوقت. وهو ما اتضح من خلال تعاقب المبعوثين الأمميين على ليبيا وتعدد مهامهم، ولم تكن سوى تبادل أدوار وظيفية، لا تحضر الإرادة السياسية الحقيقية في حساباتهم. وبالتالي يصعب عقد آمال على البعثة الأممية لإحداث تغيير جذري يفضي إلى إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة وتوحيد مؤسسات الدولة والخروج من دائرة الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها ليبيا، في المدى المنظور.

وفي حصيلة الأمر، إن توفر إرادة سياسية حقيقية لدى الفرقاء الليبيين قد تمهد الطريق لمصالحة اجتماعية وسياسية، مع ضرورة حشد كل الجهود والطاقات لمواجهة الأخطار التي تستهدف كيان الدولة الليبية، كل ذلك، كفيل بأن يدّلل العقبات، ويفتح آفاقاً رحبة أمام دخول مرحلة جديدة من التعاون وتكامل الأدوار، وإعادة بناء المؤسسات والخروج من حالة الانقسام والتشرذم إلى غير رجعة. إن الرهان بالأساس يظل على عاتق الأطراف الليبية، وهي المستفيد الأول من المصالحة، والمتضرر الأكبر من حالة الانقسام والصراع.